ومعنى قوله وهي نسبة ذات شياه والنصاب الثالث وما بينهما اشار اليه
بقوله فما زاد اي على الاربعين ففرض فالواجب في كل اربعين مقدم مسنة
وفي كل ثلاثين تبيع ع يريد فيما يتحقق ذلك فيه فان زادت
خمسة على الاربعين فلا شئ فيها وقال ابو حنيفة فيها ثمن مسنة وان
بلغت خمسين فلا شئ في العشر عندنا وقال ابو حنيفة فيها مسنة وربع
مسنة فاذا بلغت ستين ففيها تبيعان وان بلغت سبعين ففيها
تبيع ومسنة وان بلغت ثمانين ففيها مسنتان وعلى هذا يجري قوله
فما زاد الخ ثم شرع بالكلام على زكاة المغنم وفرضها الربعة وقد اشار الى
اولا بما ذكر بقوله ولا زكاة في المغنم حتى يبلغ اي يكمل اربعين شاة
فاذا بلغتها اي كملت اربعين شاة فالواجب فيها حينئذ جذعة او ثنية
وقد تقدم بيانهما في زكاة نصاب الابل وقيل اخذ الشاة الى عشرين
ومائة فالوقص ما بين ثم اشار الى الفريضة الثالثة وغايتها وما يتركب به
فقال فاذا بلغت اي كملت العنم عند المزكي احدى وعشرين شاة ومائة
اي ومائة شاة فالواجب فيها حينئذ شاتان ويسمى ذلك الى مائتين شاة
فالوقص هنا تسعة وتسعون ثم اشار الى الفريضة الثالثة وغايتها وما
تتركب به فقال فاذا زادت على المائتين واحدة فاكثر فالواجب فيها
ثلاث شياه الى ثلثمائة فالوقص فيها تسعة وتسعون ثم اشار الى الفريضة
الرابعة بقوله فاذا زادت عدد الغنم على ثلثمائة فالواجب في كل مائة
شاة وفي ثلثمائة وتسعة وتسعين ثلاث شياه وفي الاربعمائة اربع شياه
وفي الخمسمائة خمس شياه ثم كذلك العبرة فيما بعد ذلك بعدد المئين هذا
مذهب الجمهور منهم مالك وابو حنيفة والشافعي وقال الشعبي والحسن كذا
في ح وفي ع بدل الحسن النخعي بعد المائة اذا زادت واحدة ففيها اربع
شياه كذا نقله ابن بعضهم وما قاله غير صحيح للخبر الذي رويناه فيه وقيده فان
زاد على ذلك يعني على الثلاثمائة بقيت فغي كل مائة شاة وليس فيها شئ حتى تبلغ المائة
وهذا نص منه صلى الله عليه وسلم انتهى والمراد فرغ من بيان جنس فروض انواع الثلاثة
الثلاث شرع يبين حكم ما بين الفريضتين فقال ولا زكاة في الاوقاص وهي
بسكون الواو عند الجمهور على ما قاله السند وقال ق وقص بفتح الواو ومن

وقال ابو حنيفة فيها مسنة

رواه

رواه بالكسر فهو خطأ وهو لغة من وقص العنق المحدثين اختصروه على الاقتصاب واصطلاحا
هو ما بين الفريضتين من كل الانعام وفي كلامه مشاحة لفظية تعرف بما يأتي
تأمل وما ذكره احد قولين مشهورين والمشهور الاخر فيما ذكره وتظهر ثمرة
الخلاف في المخلطة فعلى ان يكون الواجد خمسة من الابل والاخر تسعة فيختلطان
فعلى القول بعدم زكاة الاوقاص يكون على صاحب الخمسة شاة وعلى صاحب المستحق
شاة وعلى القول بزكاتها يكون عليهما شاتان يقتسمانها على اربعة عشر
جزءا على صاحب التسعة تسعة اجزاء وعلى صاحب الخمسة خمسة اجزاء ثنية او رد
على ما قال الشيخ قوله بعد وكل خليطين فانهما يترادان بالسوية لان ظاهره
ان الاوقاص تزكى واجيب بان قوله لا زكاة في الاوقاص يعني على الانفراد
وما ذكره بعد على الاجتماع وجمع الصاد بالهمز وعدمه واحدة صيران وتقال
ايضا في الجمع صيدان بفتح الصاد وكسرها والانثى صيانة وجمعها صوائن وهي
دار النصوبة المعز وهي ذوات الشعر في الزكاة اجماعا على ما نقل بعضهم وعلى
المشهور على ما نقل بعضهم لان اسم الجنس يجمعهما في قوله عليه الصلاة والسلام
في كل اربعين من الغنم شاة وكذلك تجمع في الزكاة البوامعز والبقر اتفاقا
للاسم الجنس جمعهما في قوله عليه الصلاة والسلام في كل ثلاثين من البقر
تبيع وكذلك تجمع فارزكاة المخت وهي ابل اخراسان صحيحة مايلة الى القصر
سناما ز العرابة وهي ابل الحرب المعروفون او لفظ الابل صادق عليهما فرقه عليه
الصلاة والسلام في كل خمس من الابل شاة تنبيه لم يبين الشرع صفة الاخذ
حالة الجمع فتقول الزوجيت واحدة وتساوي النوعين بعشرين صانية وثنية
معز خير الساعي في اخذ واحدة من الصنان والمعز وان لم تتساويا بعشرين
صانية وثلاثين معزا والعكس اخذ الاكثر من الاكثر على المشهور ابن بشير
الاقسام وهي ما اذا وجبت اثنتان فاكثر في الاصل ثم انتقل حكمها على المخلطة
وهو جعل مال الاثنين مثلا مال الواحد بعد حصول النصاب في مال كل واحد
منهما فقال وكل خليطين فانهما يترادان بالسوية على عدد الماشية فالاولى
توحيد المخلطة المجتمع فيها الشروط الاتية ان يكون الماخوذ من المالكين
كالماخوذ من المالك الواحد في القدر والسن والصفة بان يكون الاقل
ثلاثة فكل واحد منهما يملك من الغنم فان الواجب عليهم شاة واحدة على كل